



آفاق اقتصادية Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر الدين العام على ربحية القطاع المصرفي: دليل تجريبي من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

د. عبد الله رجب الفاضلي

aralfadli@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب

د. عبدالرحمن بشير ميلاد

abdumelad@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب

د. جمعة فرحات قريمة

Jumahf30@gmail.com

كلية الاقتصاد - الخمس / جامعة المرقب

المؤلفون Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

الفاضلي، عبد الله رجب؛ ميلاد، عبد الرحمن بشير؛ قريمة، جمعة فرحات (2024). أثر الدين العام على ربحية القطاع المصرفي: دليل تجريبي من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة آفاق اقتصادية. 10 [2] 43-70.

أثر الدين العام على ربحية القطاع المصرفي: دليل تجريبي من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الدين العام على ربحية القطاع المصرفي لعينة مكونة من 16 دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالاعتماد على بيانات سنوية ومتوازنة (البيانات المقطعية الزمنية panel data)، للفترة الزمنية الممتدة (2000 - 2020)، وعن طريق تطبيق نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) القياسي، أظهرت النتائج بشكل عام أن كل المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة الحالية يمكن أن تعتبر عوامل مؤثرة بشكل موثوق وهي مؤشرات مهمة للتنبؤ بربحية المصارف، وعلى وجه التحديد، بينت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً بين مؤشر الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي لصالح الحكومة وربحية المصارف التجارية (ROAA، ROAE)، بينما أشارت النتائج لوجود علاقة تأثير سلبية دالة إحصائياً بين مؤشر إجمالي الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وربحية المصارف (ROAA، ROAE)، ولذلك أوصت الدراسة أنه على المصارف التجارية زيادة الاهتمام بتنويع استثماراتها كالعامل على تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامية المختلفة كالمشاركة والمضاربة في المشاريع التنموية فهي البديل الأمثل للاستثمارات التقليدية، بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات ترشيد النفقات العامة والعمل على رفع الإيرادات الحكومية من مصادرها المتنوعة.

الكلمات الدالة : القطاع المصرفي، الدين العام المحلي، الربحية، نماذج بيانات البانل.

The Impact of Public Debt on Banking Sector Profitability: Empirical Evidence from MENA Countries

Abduallah .R. Alfadli

Abdurahman Bashir Melad

Juma Farhat Garema

aralfadli@elmergib.edu.ly

abdumelad@elmergib.edu.ly

Jumahf30@gmail.com

Faculty of Economics Al Khums / Elmergib University/ Libya

ABSTRACT

This study aimed to highlight the impact of public debt on the profitability of the banking sector for a sample of 16 countries from the Middle East and North Africa region, and based on annual and balanced data (panel data) for the period (2000-2020), and by applying the standard feasible generalized least squares (FGLS) model, the results showed in general that all independent variables used in the current study can be considered reliable influencing factors and are important indicators for predicting bank profitability. Specifically, the results of the study showed a statistically significant positive effect between the bank credit to government and the profitability of commercial banks (ROAA, ROAE), while the results indicated a statistically significant negative effect relationship between the total public debt index as a percentage of real GDP and bank profitability (ROAA, ROAE). Therefore, the study recommended that commercial banks should pay more attention to diversifying their investments, such as working to apply various Islamic investment formulas, such as participation and speculation in development projects, as they are the ideal alternative to traditional investments. Additionally, governments should rationalize public expenditures and work to increase government revenues from their various sources.

Keywords: Banking Sector, Public Debt, Profitability, Panel Data Models.

1-المقدمة Introduction:

يعتبر القطاع المصرفي شريان الحياة للاقتصاد وأحد الركائز الأساسية للنظام المالي العامل في أي اقتصاد وخاصة اقتصاديات الأسواق الناشئة (Jovković et al. 2021)، كما يعتبر القطاع المصرفي من أكثر المؤسسات المالية ديناميكية، ويلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية كالودائع المصرفية بأنواعها، وتوجيه هذه الموارد نحو المشاريع الإنتاجية، وهي من أهم الوظائف الأساسية للمصرف والمتمثلة في تعبئة المدخرات المالية واستثمارها في الائتمان المناسب والسلع والخدمات الأخرى حتى يتمكن من الاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي والتنمية بشكل غير مباشر، ولذلك القطاع المصرفي القوي يعزز الإنتاجية الاقتصادية ويشجع الاستثمار ويعزز النمو (Garr & Awadzie, 2021).

بما أن المصارف التجارية هدفها الربح والسعي إلى تحقيقه من خلال تطوير وتنويع أنشطتها وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة خدماتها ومنتجاتها المصرفية، وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة حركة تدفقات رأس المال مما يؤدي إلى تفعيل النظام المصرفي وزيادة قدرته على جذب المزيد من المدخرات والتوسع في الوساطة من أجل جني الأرباح لمساهميها، لذلك تعتبر المصارف التجارية عامل وساطة مهم في نظام الدفع بين مختلف الوحدات الاقتصادية الوطنية والدولية، وتعزيز العولمة بواسطة تسهيل الوصول العالمي إلى التمويل بدون عوائق، ومن خلالها يتغذى الاقتصاد نحو مستويات مستدامة.

كما يعتبر الائتمان المقدم من قبل المصارف من أهم أدوات التمويل المتاحة لبرامج التنمية في دول العالم (الحويج حسين، 2022)، ويعد أيضا من أهم المصادر التي تؤدي دورا كبيرا في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، هذا الأخير هو الحالة التي تزيد فيها النفقات الإجمالية العامة عن الإيرادات الإجمالية العامة ضمن الموازنة العمومية للدولة، هنا يحدث العجز في الموازنة العامة للدولة ويتطلب توفير سيولة نقدية سواء من مصادر داخلية أو خارجية لسد هذا العجز، وفي المقام الأول تعمل الحكومات على تمويل هذا العجز من السوق المحلية (المصادر الداخلية) وهو ما يعرف بالدين العام المحلي والذي يعتبر واحد من أهم مكونات السياسة المالية وذلك بالاعتماد على الاقتراض المباشر من المصارف المركزية أو الصناعة المصرفية التي تلعب دورا رئيسيا في تعبئة الموارد المالية كالودائع والمدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار كأداة للتمويل، وبما أن من أهم مصادر الدين العام المحلي هو الاقتراض المباشر من المصارف وفي ظل ارتفاع الدين العام

والتوسع في الاقتراض سيكون هناك تأثير بكل تأكيد على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام وأداء القطاع المصرفي بشكل خاص.

2 - مشكلة الدراسة :The problem of study

تتحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة بناء على استمرار عجز الموازنة وزيادة الأعباء المتراكمة على الموارد المالية للدولة، مع محدودية هذه الموارد لتغطيتها للنفقات، مما ينعكس على قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية، لذلك تظل الدول النامية في مواجهة دائمة مع مشكلة الديون المتراكمة وتعتبر قضية من أهم القضايا في الوقت الراهن، بالإضافة الى التطورات التي شهدتها العالم من ازيمات اقتصادية ومالية عالمية وبالأخص أزمة جائحة كوفيد-19 والنفقات المتعلقة بها والتي كان لها اثر كبير في ارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين العام مع الانكماش المصاحب لاقتصاديات الدول، لذلك فقد أصبح اللجوء للاقتراض أمر واقع لدى معظم الدول النامية، ولكن غالبا ما تسعى هذه الدول الى تخفيض الديون الخارجية وتعويضها بحصة متزايدة من المديونية العمومية الداخلية (الدين المحلي) والذي أغلبه الاقتراض من القطاع المصرفي، لذلك أصبح الاقتراض الحكومي الذي بدوره يؤدي إلى إزاحة أو تقليل الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو موضوع شائع في المناقشات السياسية لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وبالتالي فإن الآثار المتوقعة للائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي لصالح الحكومة يشكل أيضا جزءا مفقودا في المناقشات حول هياكل الديون المثلى.

من هنا يمكن تجسيد مشكلة الدراسة بتساولين رئيسيين، هما:

- ما هو تأثير الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي على ربحية المصارف التجارية؟
- ما هو تأثير الدين العام على ربحية المصارف التجارية؟

3 - أهمية الدراسة :The significance of studying

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية كل من موضوع المديونية العمومية الداخلية (الدين العام المحلي) الذي يعتبر كأداة لتزويد الحكومات بإمكانية الوصول للموارد المالية لتغطية نفقاتها، وأهمية القطاع المصرفي الذي يساهم بشكل كبير في النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيسي لمبادرات المؤسسات المالية، وهو محرك أساسي لمختلف مشاريع التنمية بالدولة.

4 - أهداف الدراسة Objective of the Study

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو محاولة إبراز طبيعة العلاقة ما بين المديونية العمومية الداخلية (الدين العام المحلي) على القطاع المصرفي والآثار المترتبة عنها، بالإضافة إلى محاولة البحث عن طرق قياس ماديّات الأثر الذي يساهم به كل من بين متغيرين هما متغير الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي ومتغير الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على ربحية المصارف التجارية.

5 - فرضيات الدراسة Hypotheses of the Study

بناء على ما سبق ذكره، ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيس وتحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: هناك آثار مباشرة للدين العام المحلي على القطاع المصرفي.

الفرضية الفرعية الأولى: هناك آثار مباشرة لمتغير الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي على ربحية المصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك آثار مباشرة لمتغير الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على ربحية المصارف التجارية.

6 - الدراسات السابقة Literature Review

تعتبر ربحية المصارف التجارية دالة للعديد من العوامل المفسرة الداخلية والخارجية، حيث تتمثل العوامل الداخلية في المتغيرات المتعلقة بالمصرف نفسه والتي تتأثر بشكل رئيسي بقرارات إدارة المصرف وأهدافه وسياساته والمتمثلة في رأس مال المصرف وجودة أصوله وكفاءته الإدارية وإدارة النفقات وسياسة المخصصات، كما تتمثل المتغيرات الخارجية في العوامل الخاصة بالبيئة الخارجية سواء المتعلقة بالصناعة أو عوامل الاقتصاد الكلي وهي تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي يعمل فيها المصرف، وغالبا ما سعى المهتمون في هذا المجال إلى تحديد أثر هذه العوامل على القطاع المصرفي من العديد من الزوايا والقضايا، لذلك تخضع قضايا كيفية تأثير هذه العوامل على النظام المصرفي لكثير من النقاش في الأدبيات سواء كانت نظرية أو تجريبية، وبالتالي من المهم إبراز النظريات المتعلقة بهذا الإطار حول تفسير الدين العام وعلاقته بطبيعة السلوك المصرفي،

حيث كانت هناك وجهتي نظر رئيسيتين (فرضية الكسل المصرفي lazy bank hypothesis، ووجهة نظر الأصول الآمنة Safe asset Hypothesis).

وفقا لفرضية الكسل المصرفي lazy bank hypothesis التي اقترحها وطورها Hauner (2009) أن ميل المصارف إلى تأمين ما لديها من موارد يدفع بها إلى تعطيل وظائفها والحد من رغبتها في تطوير منتجات مالية أخرى (Sağdıç, et al, 2021) أي أن التوسع المستمر أو الدرجة العالية من الإقراض للحكومة أو الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية الأقل خطورة يمكن أن يخلق خطرا يدفع بالمصارف إلى تخفيض اقراضها للقطاع الخاص المحفوف بالمخاطر، ويضعف حوافزها في البحث عن إيجاد فرص استثمارية بديلة ومريحة في القطاع الخاص (Shetta & Kamaly, 2014).

ووفقا لوجهة نظر الأصول الآمنة Safe asset Hypothesis أن حصول المصارف على أصول حكومية آمنة، يتيح لها بتحمل المزيد من المخاطر وبالتالي زيادة الإقراض للقطاع الخاص، وهذا ما يعرف بفرضية تنويع المخاطر Risk diversification hypothesis ولكن هذا يكون في فترة فائض السيولة المصرفية، حيث هناك حجة شائعة مفادها أنه عندما يكون لدى المصارف سيولة فائضة، فإن زيادة الإقراض للحكومة قد لا يؤدي إلى أي انخفاض كبير في الائتمان المقدم للقطاع الخاص (Shetta & Kamaly 2014))، لذلك يلعب الاقتراض العام المحلي من المصارف التجارية دورا إيجابيا في تطوير السوق المالية من خلال توفير "الأصول الآمنة"، التي تعمل كمعيار للمصرف لتقديم قروض للقطاع الخاص الأكثر خطورة تحت إطار تنويع المخاطر، وبالعكس عندما تكون السيولة المصرفية محدودة ولا تكون هناك حاجة إلى نموذج "الأصول الآمنة"، فإن الزيادة المستمرة في اقتراض القطاع العام الحكومي من المصارف المحلية من شأنها أن تحول محفظة المصارف المقرضة مقابل قروض القطاع الخاص الأكثر خطورة نسبيا (Aghughu, et al, 2022)، ولذلك فإن وجهة نظر "الأصول الآمنة" ترى أنه بدون توافر الدين العام، سيتم استخدام عدد أقل من المدخرات، وسيواجه المقترضون تكاليف اقتراض أعلى وأجال استحقاق أقصر (Abdel-Halim, & Ghazi, 2022)، وتقول وجهة نظر "الأصول الآمنة" إن الزيادات في الدين العام سيؤثر بشكل إيجابي على التنمية المالية، حيث تحتفظ المصارف بأصول آمنة مقارنة بالقطاع الخاص (Sağdıç, et al, 2021).

وعلى حسب إطلاع الباحثون فإن الدراسات التجريبية السابقة المتعلقة بقياس الدين العام وعلاقته بطبيعة السلوك المصرفي كانت قليلة جداً، وكانت إحدى الدراسات الرئيسية هي التي أجراها Hauner, D. (2008) والتي هدفت إلى التحقيق في تأثير الائتمان المقدم للحكومة على أداء القطاع المصرفي، لعينة مكونة من 142 دولة من الدول المتقدمة والنامية وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2006)، واستخدم المؤلف ثلاثة مقاييس للأداء المصرفي (التعميق؛ والربحية؛ والكفاءة)، وقد تم تقدير مقياس الدين العام من خلال الائتمان المصرفي المتاح للحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الائتمان المقدم للحكومة له أثر سلبي كبير على تعميق المصارف في الدول النامية، ولا يوجد له أثر في الدول المتقدمة، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى نتيجة مفادها أن الائتمان المقدم للحكومة يزيد من ربحية المصارف، ولكنه يقلل من كفاءتها في الدول النامية، وبالعكس فيما يتعلق بالدول المتقدمة، ليس هناك أي أثر للائتمان المقدم للحكومة على ربحية المصارف، وله أثر إيجابي على الكفاءة المصرفية.

دراسة Hauner, D. (2009) والتي استهدفت بالتحقيق في أثر الدين العام على التنمية المالية، مع مقارنة بين وجهة نظر الأصول الآمنة ونظرة الكسل المصرفي، لعينة مكونة من 37 دولة من الدول النامية وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2004)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن من خلال توفير أصول آمنة نسبياً للمصارف، فإن الدين العام يعطي الأمان على محافظتها الاستثمارية، ولكنها في الوقت نفسه قد تثبت الكسل من خلال جعل المصارف في الدول النامية غير راغبة في إقراض القطاعات الأخرى التي تعمل في بيئة أكثر صعوبة نسبياً، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى نتيجة مفادها أن زيادة الدين العام لدى المصارف المحلية تؤدي إلى زيادة ربحيتها ولكنها تقلل من كفاءتها إذا تجاوز الدين العام حد معين.

دراسة Emran & Farazi (2009) هدفت إلى اختبار فرضية الكسل المصرفي من خلال تقدير الأثر السببي للاقتراض الحكومي على الائتمان الخاص، لعينة مكونة من 60 دولة من الدول النامية وذلك خلال الفترة الزمنية (1975-2006)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اقتراض الحكومة بمقدار دولار واحد إضافي يقلل من الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص بحوالي 1:40 دولاراً، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى نتيجة مفادها أن الأدلة تتفق مع " فرضية الكسل المصرفي " لسلوك المصارف في الدول النامية.

دراسة (Shetta & Kamaly (2014) هدفت إلى اختبار فرضية الكسل المصرفي في دولة مصر العربية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة (من الربع الأول من سنة 1970 حتى الربع الثاني من سنة 2009)، واستخدم المؤلفان الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الزيادة من إصدار الحكومة من أدوات الدين لتمويل العجز، تزداد رغبة القطاع المصرفي في زيادة حيازته من الديون الحكومية وهو ما يعكس رغبته في موازنة محفظته على الفور بعد تقديم المزيد من الائتمان الخاص من خلال الاحتفاظ بديون حكومية أكثر أماناً نسبياً وبعيداً عن الاستثمار في القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى نتيجة مفادها أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل إيجابي على رغبة القطاع المصرفي في تقديم المزيد من الائتمان لكل من الحكومة والقطاع الخاص.

كذلك دراسة الجنابي نبيل (2020) هدفت إلى اختبار فرضية الكسل المصرفي في الاقتصاد العراقي من خلال تقدير الأثر السببي للاقتراض الحكومي على الائتمان الخاص، وذلك لبيانات شهرية تمتد من (يناير 2006 - مايو 2020)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأدلة تتفق مع "فرضية الكسل المصرفي" أي أن الزيادة من إصدار الحكومة من أدوات الدين ينعكس سلباً على حجم وفعالية القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد العراقي.

دراسة (Al-Murshedi, H. J., & Shaheed, I. H. (2022) والتي استهدفت بالتحقيق في تحليل العلاقة بين مؤشر كفاية رأس المال والربحية والسيولة والدين العام الداخلي، في عينة مكونة من 17 مصرفاً من المصارف العراقية وذلك خلال الفترة الزمنية (2005 - 2020) وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مؤشر كفاية رأس المال والربحية ذات ارتباط قوي مع الدين العام الداخلي، أما مؤشر السيولة ذا ارتباط ضعيف مع الدين العام الداخلي.

دراسة (Abdel-Halim & Ghazi (2022) هدفت إلى إلقاء الضوء على دور الدين العام في التنمية المالية لعينة مكونة من 13 مصرفاً تجارياً بدولة الأردن، وذلك للمقارنة بين وجهة نظر الأصول الآمنة ونظرة الكسل المصرفي، وذلك خلال الفترة الزمنية (2008-2018)، واستخدم المؤلفان مؤشرات التنمية المالية المتمثلة في (الكفاءة؛ والربحية)، وقد تم تقدير مقياس الدين العام

من خلال نسبة الإقراض الحكومي للمصارف كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للدين العام أثر إيجابي على التنمية المالية بعد السيطرة على العوامل الداخلية للمصرف مثل حجم المصرف ومخاطره، وكفاية رأس المال، كما أشارت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن الأدلة التي تتفق مع فرضية "الأصول الآمنة" ضعيفة ومن المتوقع أن يؤدي الاقتراض الحكومي الأردني من المصارف المحلية إلى مزاحمة الائتمان المقدم من المصارف إلى القطاع الخاص.

على ضوء المراجعة المكثفة للدراسات السابقة النظرية والتطبيقية، يلاحظ أن موضوع الدين العام جذب انتباه العديد من الباحثين الأكاديميين في مجالات الاقتصاد والمالية، وكانت أغلب الدراسات قد ركزت على مفهومه ومعرفة محدداته وأثره على التنمية والنمو الاقتصادي ككل، في حين تحققت عدد قليل من الدراسات في أثر الدين العام على مستوى القطاعات الجزئية كأثره على سلوك وربحية الصناعة المصرفية.

بناء على ذلك، يمكن القول على أن الدين العام وأثره على سلوك وربحية القطاع المصرفي ليست قاطعة، ولا يزال من مواضيع البحث النادرة نسبيا، هذه الفجوة وحدها كافية لتقديم مبرر لإجراء المزيد من الدليل التجريبي على مثل هذه المواضيع وعلى بيانات مختلفة من الدراسات كالأسواق الناشئة مثل الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي محاولة سد هذه الفجوة البحثية بالعمل على زيادة وتعميق الوعي بالآثار المتوقعة للدين العام على ربحية القطاع المصرفي في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

7 - منهجية الدراسة Study Methodology:

▪ البيانات والعينة Data and Sample:

يستند تحليل الدراسة الحالية في دليلها التجريبي على البيانات الطولية (Panel Data)، وتتكون عينة الدراسة من 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: المملكة العربية السعودية، دولة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية، الجمهورية اليمنية، دولة مصر، دولة لبنان، دولة تركيا، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، جمهورية الجزائر، دولة ليبيا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2020، مما أدى إلى إجمالي 336 مشاهدة، تم جمع البيانات

الخاصة بالدراسة من موقع صندوق النقد الدولي (IMF)، ومن قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank).

▪ وصف المتغيرات Variables Description

– المتغيرات التابعة Dependent variable:

المتغيرات التابعة المستخدمة في الدراسة الحالية لقياس ربحية القطاع المصرفي (المصارف التجارية) العاملة بالدول قيد الدراسة يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **العائد على متوسط الأصول (ROAA) Return on average assets**: يعكس هذا المؤشر قدرة إدارة المصارف على تحقيق الأرباح من أصولها، ويتم حسابه على أنه صافي الدخل بعد الضريبة محسوب كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المقاييس المحاسبية والكفاءة الإدارية للربحية (الكافي أشرف & خميس فاطمة، 2023)، حيث هذا المقياس يستهدف تعظيم صافي الثروة، ويعكس مدى استخدام المصارف لأصولها في توليد الإيرادات، لأن آليات الدخل والمصروفات لدى المصارف ترتبط ارتباط وثيق بالأصول- فكلما ارتفع هذا العائد كلما كانت المصارف أكثر فعالية وربحية وكانت أفضل من حيث الأداء المالي (Dietrich & Wanzenried 2014).

- **العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) Return on average equity**: يعكس هذا المؤشر قدرة إدارة المصارف على تحقيق الأرباح من حقوق الملكية، ويتم حسابه على أنه صافي الدخل بعد الضريبة محسوب كنسبة مئوية من متوسط إجمالي حقوق الملكية، هذا المؤشر يوضح مدى قدرة المصرف على جني الأرباح بناء على رأس ماله أو أموال المساهمين، ويمثل موجز للمساهمين بالمبلغ الذي يكسبه المصرف مقابل استثمار أموالهم، وهو الأنسب ليعكس ما يسعى الملاك لتعظيمه، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل كلما كان المصرف أفضل من حيث تحقيق الأرباح (Ongore & Kusa, 2013).

– المتغيرات المستقلة Independent variables

استخدمت الدراسة الحالية المتغير التوضيحي الرئيس المتعلق بالدين العام والمقاس من خلال

المؤشرات التالية:

- **الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) Bank credit to government**: للتعبير عن هذا

المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام نسبة الائتمان المصرفي للحكومة والمؤسسات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هذا المؤشر هو مبلغ الائتمان متاح للقطاع الحكومي وهو يتألف من المبلغ الإجمالي للأموال المجمعة التي يقدمها قطاع المصارف للحكومة.

- **الدين الحكومي (GD) Government Debt** : للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام مؤشر إجمالي الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هذا المؤشر هو كامل رصيد الالتزامات التعاقدية الحكومية المباشرة محددة المدة تجاه الآخرين القائمة في تاريخ معين، وتشمل الالتزامات المحلية والأجنبية مثل الودائع النقدية والنقدية والأوراق المالية بخلاف الأسهم والقروض، وهو إجمالي مبلغ الالتزامات الحكومية مخصوماً منه مبلغ الأسهم والمشتقات المالية التي تحتفظ بها الحكومة.

جدول رقم (01) : ملخص وقياس المتغيرات (Summary and measurement of the) (variables)

الرمز	المتغيرات	الوكيل (المؤشر)	النتيجة المتوقعة
المتغير التابع Dependent variable			
ربحية القطاع المصرفي Banking sector' profitability			
ROAA	العائد على متوسط الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول	
ROAE	العائد على متوسط حقوق الملكية	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي حقوق الملكية	
المتغيرات المستقلة Independent variables			
أ- المتغيرات الخاصة بالدين العام Public debt variables			
BCG	الائتمان المصرفي للحكومة	الائتمان المصرفي متاح للقطاع الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	؟
GD	الدين الحكومي العام	إجمالي الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	؟
ب- المتغيرات الضابطة Control Variables			
NIM	مستوى الوساطة المالية	هامش صافي الفائدة وهو الفرق بين مبلغ الفائدة الدائنة ومبلغ الفائدة المدينة	إيجابية
OE	الكفاءة التشغيلية	إجمالي مصروفات التشغيل كنسبة مئوية من صافي الدخل	سلبية
Z-score	معدل الإستقرار المالي	(العائد على الأصول + نسبة الأصول الرأسمالية) / الانحراف المعياري للعائد على الأصول	إيجابية
CR3	مستوى المنافسة المصرفية	معدل تركيز أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركيز من إجمالي أصول المصارف	سلبية
GDP	مستوى النمو الاقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي	إيجابية
INF	معدل التضخم	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	سلبية

Control variables المتغيرات الضابطة -

المتغيرات الرقابية المستخدمة في هذه الدراسة من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثلة في التحكم وضبط خصائص الآثار المتوقعة لمؤشرات الدين العام على ربحية المصارف التجارية، حيث تم الاستعانة ببعض المتغيرات المؤثرة التي من المتوقع أن تكون لها علاقة مباشرة بينها وبين ربحية المصارف التجارية والمتمثلة في الآتي:

- **مستوى الوساطة المالية (NIM) Interest Rate Risk**: للتعبير عن هذا المؤشر في

الدراسة الحالية تم استخدام نسبة صافي هامش الفائدة كمقياس للوساطة المالية، هذا المؤشر هو مقياس للفرق بين إيرادات الفوائد المكتسبة على القروض ومصرفات الفائدة المدفوعة على الودائع بالنسبة لمبلغ متوسط أصول المصرف، هذا المؤشر يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية، ويتعلق هذا بالتغيير في الفائدة المدفوعة والفوائد المكتسبة، وبالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة ايجابية بين نسبة صافي هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

- **الكفاءة التشغيلية (OE) Operational Efficiency** : للتعبير عن هذا المؤشر في

الدراسة الحالية تم استخدام نسبة إجمالي تكاليف التشغيل إلى صافي الدخل كمقياس يعكس مستوى الكفاءة الادارية والتشغيلية للمصرف، فهو مؤشر يعكس مدى نجاح إدارة المصرف في تقليل النفقات ومدى نجاح إدارة المصرف وكفاءته في إدارة التكاليف، وكلما ارتفع هذا المؤشر كان المصرف أسوأ من حيث الأرباح والعكس صحيح، وبناء على ذلك من المتوقع أن يكون هناك أثر سلبي لنسبة الكفاءة الادارية والتشغيلية وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

- **مستوى الإستقرار المالي (Z-score) Stability Level**: للتعبير عن هذا المؤشر في

الدراسة الحالية تم استخدام درجة Z ، وهو مؤشر شائع جدا في الأدبيات الحديثة المتعلقة بقياس ومحددات سلامة المصارف (Marius & Bogdan 2010) تشير القيمة الأعلى لهذا المؤشر إلى قدرة أكبر من الاستقرار المالي للمصارف وأن المصارف لديها مستوى أقل من مخاطر الإفلاس (Tan, Y 2017)، حيث تزداد درجة Z مع ارتفاع مستويات الربحية والرسمة، وتتنخفض مع الأرباح غير المستقرة التي يعكسها الانحراف المعياري العالي للعائد

على الأصول ، وتستخدم كمؤشر معكوس على هشاشة المصارف (Wang & Luo 2019)، بمعنى أن ارتفاع المؤشر يشير إلى صحة مالية أفضل بالنسبة للمصرف، وبناء على ذلك من المتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي لنسبة الإستقرار المالي على ربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

● **مستوى المنافسة المصرفية (CR3) Competitiveness Level** : للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام **معدل التركيز (CR3) Concentration ratio** لعدد أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركز إلى الحجم الإجمالي للمصارف بالسوق، هو من أكثر المعدلات شيوعاً لتقييم المنافسة وتحديد حصة المصارف الكبيرة في سوق الصناعة المصرفية (Stazhkova , et al., 2017)، ويشير إلى حصص السوق المشتركة لعدد معين من المصارف إلى الحجم الإجمالي للسوق وتستخدم لتقييم الدرجة التي يكون فيها سوق ما محتكر من قبل القلة (يهيمن عليه عدد قليل من المصارف)، يتم احتساب هذا المعدل بمشاركة ثلاثة أو أربعة مصارف كبيرة ، اعتماداً على المؤشر الذي سيتم تجميعه بمشاركة ثلاثة أو أربعة مصارف، إلا أن نسبة التركيز المكونة من ثلاث مصارف والتي تزيد عن 70٪ تشير إلى سوق مهيم للغاية، أو يعتبر السوق شديد التركيز (Abuselidze, 2021)، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين مستوى المنافسة المصرفية وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

● **مستوى النمو الاقتصادي (GDP) Economic Growth Level** : للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (GDP)، حيث يشير الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن النشاط الاقتصادي للدولة في حالة نمو، ويعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس قوة اقتصاد الدول، وبذلك عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في نمو سوف يؤثر بشكل إيجابي على القطاعات والظروف الاقتصادية ككل، خاصة عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي السليم الذي سيؤثر فيه الظروف الاقتصادية إيجاباً على العرض والطلب على القروض والودائع، وبهذا المعنى، تميل الربحية إلى الارتفاع مع زيادة الطلب على الإقراض للمصارف (Athanasoglou et al., 2008;)، وبالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

- **معدل التضخم (INF) Inflation Rate**: للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، هذا يشير إلى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، نتيجة لذلك تتخفف القوة الشرائية للمستهلك، يعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة على نشاط المصارف والبيئة الاقتصادية، وبالتالي، من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين التضخم وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).
- **صياغة نموذج الدراسة:**

من أجل قياس أثر الدين العام على ربحية المصارف التجارية العاملة في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعددها 16 دولة وذلك للفترة الزمنية الممتدة (2000-2020)، التي يمكن التعبير عن الإطار الأساسي لهذا النموذج من خلال البيانات المقطعية الزمنية (panel data)، وفقا لنموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$ROAA_{it} = \beta_0 + \beta_1 BCG_{i,t} + \beta_2 GD_{i,t} + \beta_3 NIM_{i,t} + \beta_4 OE_{i,t} + \beta_5 Z - score_{i,t} + \beta_6 CR3_{i,t} + \beta_7 GDP_{i,t} + \beta_8 INF_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن $ROAA_{it}$: ربحية المصارف التجارية
 تشير إلى ربحية المصارف للدول؛ i = تشير إلى الدولة محل الدراسة (1...16 دولة)؛ t = تشير إلى السنة محل الدراسة (1...21 سنة)؛ β_0 = تشير إلى ثابت الانحدار؛ $\beta_1 - \beta_8$ = تشير إلى معاملات معامل النموذج؛ ε_{it} = تشير إلى الخطأ العشوائي أو البواقي.

8 - الإطار التطبيقي للدراسة The applied framework of the study

في البداية وقبل العمل على تقدير النموذج المستهدف من الدراسة الحالية مع عرض وتفسير النتائج، يتم العمل على تقديم اختبارات الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics)، واختبار الارتباط بين المتغيرات التفسيرية (Correlation matrix)، لإثبات صحة النموذج المستهدف.

• الإحصاء الوصفي للمتغيرات Descriptive statistics:

في الجدول رقم (02) يرد ملخص للإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، والتي بنوده تشمل متوسطات قيم المتغيرات (Mean) وانحرافاتها المعيارية (Standard deviation)، مع وصف تقلباتها "القيم الدنيا (Minimum)، والقيم القصوى (Maximum)" بالإضافة إلى مقاييس التشتت (Skewness, Kurtosis) لبيانات المتعلقة بالدراسة الحالية،

ويلاحظ أن المتغيرات التابعة المتمثلة في العائد على متوسط الأصول ROAA والعائد على متوسط حقوق الملكية ROAE قد بلغت في المتوسط (1.282092% ؛ 11.59747%) على التوالي، على مدار الفترة الزمنية من 2000 إلى 2020 ؛ القيم القصوى لـ ROAA ؛ ROAE هي (3.983963% ؛ 31.62065%) على التوالي، حيث تكون القيم الدنيا (-3.7277% ؛ -37.4735%) على التوالي، الانحراف المعياري لها هو (0.846136% ؛ 6.62196%) على التوالي، مما يدل على أن مؤشرات الربحية للقطاعات المصرفية تختلف اختلافا كبيرا من دولة لآخر ومن سنة لأخرى، وهذا ما يشير إلى أن هناك مصارف عاملة في هذه الدول قد حققت خسائر خلال فترة الدراسة.

كما يلاحظ أن البيانات قيد الدراسة مستقرة نسبيا لأن الانحراف المعياري أقل من المتوسط لكل المتغيرات تقريبا، كما يلاحظ من جدول الإحصاءات الوصفية أن هناك تباين واضح في المتغيرات من خلال القيم الدنيا والقيم القصوى، وهذا ما سوف يولد عندنا مشكلة عدم التجانس بين الدول.

جدول رقم (02) : الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics) لمتغيرات الدراسة

stats	Mean	Min	Max	S.d	Skewness	Kurtosis
ROAA	1.282092	-3.7277	3.983963	0.846136	0.06784	7.017065
ROAE	11.59747	-37.4735	31.62065	6.62196	-.911464	11.74842
BCG	21.92521	0.333071	75.69315	18.24004	1.386144	4.382987
GD	51.42119	1.540992	189.6901	40.79144	1.195769	4.347138
NIM	3.231143	0.22588	9.395061	1.345838	1.662911	7.874479
OE	42.31284	14.40732	86.98299	12.1938	0.471598	3.333608
Z-Score	23.5561	0.871353	66.63377	12.06553	1.349329	5.068241
CR3	70.31206	35.38418	100	17.63383	-0.14279	1.962471
GDP	3.484746	-50.3385	86.82675	7.850392	2.163743	48.48273
INF	5.083885	-9.79765	84.88001	7.991218	5.044401	41.4531

• مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين المتغيرات التفسيرية:

الجدول رقم (03) يعرض معلومات حول مصفوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة للتأكد من خلو نموذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، بحيث أن معاملات

الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، فإن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدار المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جدا لـ t -statistic (Berry & Feldman, 1985)، حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار، وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في البيانات، وبالتالي يفترض أن هناك مشكل الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية إذا تجاوزت قيمة الارتباط القيمة الحدية 80% (Lee et al., 2013).

جدول رقم (03) مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين متغيرات الدراسة

Varia..	ROAA	ROAE	BCG	PD	NIM	OE	Z-Sc	CR3	GDP	INF
ROAA	1									
ROAE	0.868	1								
BCG	-0.064	0.040	1							
GD	-0.333	-0.198	0.564	1						
NIM	0.217	0.131	-0.171	-0.020	1					
OE	-0.423	-0.414	-0.012	0.450	0.069	1				
Z-Sc	-0.039	-0.125	-0.015	0.030	-0.089	0.024	1			
CR3	0.046	-0.033	-0.162	-0.201	0.053	-0.122	0.094	1		
GDP	0.240	0.218	-0.028	-0.146	-0.011	-0.079	-0.012	-0.018	1	
INF	-0.164	-0.111	-0.088	0.153	0.367	0.164	-0.141	0.03	-0.059	1

حيث توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، مما يوضح إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية وأنه يمكن الحفاظ على جميع المتغيرات بنموذج الدراسة.

• النموذج المستخدم Study model :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير أثر الدين العام على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعددها (16) دولة، وذلك للفترة الزمنية الممتدة (2000-2020)، ومن خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، تم العمل على تحديد النموذج الأمثل لتقدير معالم نموذج الدراسة، ولإعطاء فكرة واضحة عن مدى قدرة المتغيرات

المستقلة في تفسير المتغير التابع، كانت أولها النظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) الموضحة في الجدول رقم (04) والمتمثلة في تقدير نماذج الانحدار الثلاثة لبيانات البانل (Panel Data) والمتمثلة في: (1) نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، (2) نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، (3) نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model.

جدول رقم (04) : نتائج الانحدار باستخدام النماذج الثلاثة لنموذجي (ROAA, ROAE)

كمقاييس لربحية القطاع المصرفي

المتغيرات Variable	نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model		نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect Model		نموذج التأثيرات العشوائية Random effect Model	
	ROAA	ROAE	ROAA	ROAE	ROAA	ROAE
	Coefficient	Coefficient	Coefficient	Coefficient	Coefficient	Coefficient
BCG	0.0029	0.024	-0.0087***	-0.021	-0.0055*	0.001
GD	-0.0033**	-0.004	0.0047***	0.025	0.0016	0.006
NIM	0.1996***	1.022***	0.1879***	1.103***	0.1994***	1.089***
OE	-0.0227***	-0.212***	-0.0170***	-0.164***	-0.0183***	-0.183***
Z-Sc	-0.0013	-0.056**	0.0486***	0.135**	0.0295***	0.015
CR3	-0.0011	-0.026	-0.0101***	-0.089**	-0.0081**	-0.061**
GDP	0.0199***	0.151***	0.0190***	0.157***	0.0181***	0.152***
INF	-0.0198***	-0.096**	-0.0246***	-0.176***	-0.0228***	-0.154***
Constant	1.8462***	20.061***	0.9699***	17.581***	1.384***	19.631***
R-squared	0.3321	0.2629	0.3593	0.2041	0.3411	0.2041
Pro (F-statistic)	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Time	21					
N. gro	16					
Observations	336					

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

وللتوصل إلى النموذج الأكثر ملائمة للبيانات محل الدراسة والذي يعطي نتائج دقيقة وصحيحة سيتم المفاضلة بينها من خلال (اختبار Fisher ؛ اختبار لانجرانج (LM) ؛ اختبار Hausman)، بالإضافة إلى ذلك إجراء الاختبارات التشخيصية ذات الصلة بهذه النماذج لتحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، ومن ثم تحديد نموذج الدراسة

المناسب وبالاعتماد على برنامج Stata تم التحصل على نتائج الجدول رقم (05) الذي يوضح خطوات تحديد النموذج التقديري المناسب لهذه الدراسة على النحو التالي:

- إجراء إحصائية اختبار Fisher المقيد واختبار χ^2 (chi-square) للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية المبلغ عنها من اختبار Fisher للنموذج أقل مستوى المعنوية 5% ، لذلك تم رفض فرضية العدم والتي تفترض وجود تقاطع خاص بكل مصرف في الانحدار، والاستنتاج أن النماذج تتضمن تأثيرات فردية وأنها نماذج غير متجانسة، وبالتالي فإن نموذج التأثير الثابت هو الملائم لبيانات هذه الدراسة.

جدول رقم (01) : نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي (ROAA, ROAE) كمقاييس لربحية

القطاع المصرفي

الاختبارات التشخيصية Diagnostic checking		
ROAA	F test that all $u_i=0$: F (15, 312) = 13.35	Prob > F = 0.0000
ROAE	F test that all $u_i=0$: F (15, 312) = 5.28	Prob > F = 0.0000
إسم الإختبار Test name	P-value	
	ROAA	ROAE
Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM)	0.0000	0.0000
Hausman Test: Choice between Fixed or Random Effects	0.0000	0.0028
Wooldridge test for autocorrelation in panel data	0.0042	0.0138
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity	0.0000	0.0000
Pesaran's test of cross sectional independence	0.0008	0.0000

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

- إجراء اختبار لانجرانج (LM) Breusch-Pagan Lagrange multiplier، للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية المبلغ عنها من اختبار لانجرانج (LM) للنماذج كانت أقل من مستوى المعنوية 5% ، لذلك تم رفض فرضية العدم والتي تفترض أن الفروق عبر المصارف هي صفر (أي لا يوجد تأثير للوحة أو فرق كبير عبر المصارف)، والاستنتاج أن نموذج التأثير العشوائي أفضل من نموذج الأثر التجميعي.

- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وبالاستناد على اختبار Hausman واختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن نموذج التأثير العشوائي

أفضل من نموذج التأثير الثابت، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية للنموذج أصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة، والاستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات هذه الدراسة.

ومن أجل التأكد من صحة وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) تم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهذا النموذج، ولتحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

- إجراء فحص الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار Wooldridge للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار Wooldridge للنموذج أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية عدم عند مستوى الأهمية المختارة، والاستنتاج أن هناك دليلاً كافياً على وجود الارتباط الذاتي أو التلقائي (Autocorrelation) في النموذج قيد الدراسة.

- إجراء فحص إحصائية اختبار (Modified-Wald) للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) أي التحقق من عدم تجانس التباين الجماعي في نموذج الانحدار ذي التأثيرات الثابتة، ولذلك يتم اختبار فرضية عدم وجود مشكلة عدم تغير المرونة، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من الاختبار للنموذج أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية عدم عند المستوى المعنوية المختارة للدلالة والاستنتاج أن هناك دليلاً كافياً على وجود مشكلة عدم التجانس (Heteroskedasticity) في النموذج قيد الدراسة.

- إجراء فحص إحصائية اختبار Pesaran CD-test لاكتشاف مشكلة عدم استقلالية البيانات المقطعية، الارتباط المعاصر (Cross Sectional Independence)، ولذلك يتم اختبار الفرضية الصفرية والتي تفترض أن المخلفات غير مترابطة، وفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من الاختبار للنموذج أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية عدم عند مستوى المعنوية 5%، لذلك هناك أدلة كافية لاستنتاج أن هناك مشكلة عدم استقلالية البيانات

المقطعية أو بأن هناك دليلاً كافياً على وجود الارتباط المعاصر (cross sectional independence).

بعد إجراء ما تم ذكره، ونظراً لخصائص بيانات هذه الدراسة تم التعرف على مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، ومشكلة الاعتماد المقطعي/الارتباط المعاصر (cross sectional independence)، كمشكلات موجودة بطبيعة بيانات النموذج قيد الدراسة، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن أن تنتج عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم.

بناءً على ما تقدم ومن أجل الحصول على نتائج أكثر قوة ولجعل المقدرات متنسقة وأكثر ملائمة وخالية من التحيز تم اختيار طريقة التقدير التي تفي بهذه الشروط والمتمثلة في تطبيق طريقة نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة Feasible Generalized Least Squares (FGLS) الذي اقترحتها (Parks, 1967)، لقدرة تصحيحها للمشاكل سابقة الذكر وللحصول على نتائج أكثر قوة وهي المناسبة لبيانات الدراسة الحالية.

• تفسير ومناقشة النتائج التجريبية Interpretation and Discussion of

:Empirical Result

الجدول رقم (06) يلخص النتائج القياسية لنموذجي الانحدار المتعدد للمعادلات المتعلقة بتقدير أثر الدين العام على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمثلة في (ROAA، ROAE)، وبتطبيق طريقة نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة Feasible Generalized Least Squares (FGLS)، وقد أفادت النتائج المتحصل عليها أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط Coefficient for all panels هي (0.6268)، (0.5720) على التوالي، كما يتضح من إحصائية اختبار Wald Chi-square إلى أن الملاءمة جيدة لمجموعة بيانات المصارف قيد الدراسة ومعنوية النماذج المقدر، لذلك هناك خصائص جيدة في نموذجي الدراسة المقدر، ما يعني أن النموذجين لا تعاني من أي تحيز في المواصفات، و المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتعقب بقيم المتغيرات التابعة المتمثلة في ربحية المصارف التجارية (ROAA، ROAE) بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها.

تبين من نتائج تقدير النموذجين الواردة بالجدول رقم (06) أن معامل متغير الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) والذي تم قياسه من خلال الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية لصالح الحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معامل الائتمان المصرفي المقدم للحكومة بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرفع من العائد على متوسط الأصول (ROAA) للمصارف بمقدار (0.003)، ويرفع من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (0.0345)، وتتماشى هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية ومع الدراسة التجريبية السابقة التي أجراها (Hauner, D. 2008)، وهذا يعكس أن الاستثمار في ما تطرحه الحكومة من سندات وأذونات خزانة للاكتتاب وما تقترضه الحكومة من المصارف التجارية قد يرفع من عوائد الاستثمار في تلك المصارف ويحقق لها أرباح قد تكون نسبتها قليلة ولكنها تتمتع بهامش أمان مرتفع مقارنة باستثماراتها في مجالات استثمار أخرى قد تكون عوائدها عالية ولكنها قد تكون محفوفة بمخاطر عالية.

أما معامل المتغير الذي يمثل الدين الحكومي (GD) والذي تم قياسه من خلال إجمالي الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، له أثر سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معامل الدين الحكومي بمقدار نقطة مئوية واحدة، يقلل من العائد على متوسط الأصول (ROAA) للمصارف بمقدار (-0.005)، ويقلل من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (-0.0395)، وهذا ما يعكس آثار الدين العام على ضعف الانتاج بكافة القطاعات الاقتصادية والتي لها علاقة مباشرة مع المصارف التجارية والمؤسسات المالية العاملة بالنظام المالي ككل.

جدول رقم (06) : معاملات نموذجي الدراسة المقدر (Cross-sectional (ROAA, ROAE) time-series FGLS regression

متغيرات الدراسة	ربحية القطاع المصرفي Banking Sector Profitability					
	ROAA			ROAE		
	Coefficient	Std. Err.	Z-stat	Coefficient	Std. Err.	Z-stat
BCG	0.00337***	0.00103	3.28	0.0345***	0.01102	3.13
GD	-0.00539***	0.00048	-11.26	-0.0395***	0.00563	-7.02

NIM	0.13838***	0.01306	10.6	0.4880***	0.11301	4.32
OE	-0.01575***	0.00102	-15.51	-0.1228***	0.01059	-11.59
Z-Sc	0.01386***	0.00201	6.89	0.0826***	0.01663	4.97
CR3	-0.00273***	0.00076	-3.58	-0.0392***	0.00918	-4.27
GDP	0.00603***	0.00110	5.48	0.0553***	0.01061	5.21
INF	-0.00854***	0.00163	-5.26	-0.0365**	0.01663	-2.2
Constant	1.54892***	0.09925	15.61	17.0317***	1.14585	14.86
Wald-test (p-value)	$\chi^2 (8) = 1086.45$ 0.0000			$\chi^2 (8) = 343.00$ 0.000		
Correlation: AR(1)	coefficient for all panels (0.5720)			coefficient for all panels (0.6268)		
Number of groups	16					
Time periods	21					
Number of observation	336					
ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.						

ومن أجل ضبط خصائص نموذجي هذه الدراسة المستهدفة في التحقق من الآثار المتوقعة للدين العام على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ROAA، ROAE)، تم الاستعانة ببعض المتغيرات الحاكمة التي من المتوقع أن تكون لها علاقة مباشرة مع ربحية المصارف التجارية والتي تم اختيارها باعتبارها جديرة بالملاحظة والتي من المتوقع أن تكون مؤثرة بشكل رئيسي على ربحية المصارف التجارية.

حيث تبين في نتائج تقدير المعادلات أن معامل المتغير الذي يمثل مستوى الوساطة المالية (NIM) والذي تم قياسه من خلال نسبة صافي هامش الفائدة له أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، وتشير العلاقة الإيجابية بين مستوى الوساطة المالية والربحية إلى أن المصارف التجارية تتمتع بوضع مالي سليم، وهذا يعني ضمناً أن الدرجة التي يقوم بها المصرف بزيادة معدلات مستوى الوساطة المالية تزيد من أرباحه، أي أن الدرجة التي يزيد فيها معامل مستوى الوساطة المالية (NIM) بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرفع من العائد على متوسط الأصول (ROAA) للمصارف بمقدار (0.138)، ويرفع من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (0.4880).

كما تبين في نتائج تقدير معادلة النموذج أن معامل المتغير الذي يمثل مستوى الكفاءة الإدارية والتشغيلية للمصرف (OE) له أثر سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية

المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، المعنى الضمني هو أن الدرجة التي تزيد بها المصارف التجارية من معدلات تكاليف التشغيل إلى صافي الدخل تقل من ربحيتها، أي أن الدرجة التي يزيد فيها معامل مستوى الكفاءة الادارية والتشغيلية للمصرف (OE) بمقدار نقطة مئوية واحدة، يقلل من العائد على متوسط الاصول (ROAA) للمصارف بمقدار (-0.015)، ويقلل من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (-0.1228) .

اما معامل مستوى الاستقرار المالي (Z-score) له أثر موجب وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، المعنى الضمني هو أن الدرجة التي تزيد بها المصارف التجارية من معدلات استقرارها تزيد من ربحيتها، أي أن الدرجة التي يزيد فيها معامل مستوى الاستقرار المالي (Z-score) بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرفع من العائد على متوسط الاصول (ROAA) للمصارف بمقدار (0.013)، ويرفع من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (0.0826)، وهذا يدعم وجهة النظر المعروفة والتي تم التأكيد عليها كثيرا والتي مفادها أن الاستقرار في القطاع المصرفي يعزز ربحية المصارف.

اما معامل متغير مستوى المنافسة المصرفية (CR3) والذي تم قياسه من خلال عدد أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركز إلى الحجم الإجمالي للمصارف بالسوق له أثر سالب وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA،ROAE)، المعنى الضمني هو أن الدرجة التي تزيد بها السوق بشدة التركيز والهيمنة لصالح عدد محدود من المصارف تقلل من ربحية المصارف التجارية الأخرى العاملة بالسوق. أي أن الدرجة التي يزيد فيها معامل مستوى المنافسة المصرفية (CR3) بمقدار نقطة مئوية واحدة، يقلل من العائد على متوسط الاصول (ROAA) للمصارف بمقدار (-0.002)، ويقلل من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (-0.0392).

كما تشير النتائج أيضا أن معامل متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له أثر ايجابي وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA،ROAE)، يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أنه خلال فترة الازدهار الاقتصادي، تؤدي أحجام الزيادة الرائدة والزيادة الناتجة في إيرادات الفوائد إلى تحسين ربحية المصارف، أي أن

الدرجة التي يزيد فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرفع من العائد على متوسط الاصول (ROAA) للمصارف بمقدار (0.006)، ويرفع من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (0.0553).

أخيراً، تبين في نتائج تقدير معادلة النموذج أن معامل معدل التضخم (INF) والذي تم قياسه من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك، له أثر سالب وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، أي أن الدرجة التي يزيد فيها معامل معدل التضخم (INF) بمقدار نقطة مئوية واحدة، يقلل من العائد على متوسط الاصول (ROAA) للمصارف بمقدار (-0.008)، ويقلل من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصارف بمقدار (-0.0365).

9 - الخلاصة والتوصيات

مع إصدار الحكومة المزيد من أدوات الدين نتيجة لعجز مواردها عن تغطية النفقات العامة، يدفع المصارف ان تستثمر ما بحوزتها من الودائع في إصدارات الحكومة أو ما تعرف بأدوات دين الخزينة باعتبارها أصول خالية من المخاطر، بدلا من الانخراط في البحث عن فرص جديدة مربحة للاستثمار تحقق عوائد أعلى، وهذا السلوك المتكاسل الذي يتسم بانكماش الائتمان الإجمالي وميله على نحو متزايد نحو أدوات الدين الحكومية، وبالتالي يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي على إمكانات النمو الإجمالي.

بناءً على ذلك هدفت الدراسة الحالية ومن خلال التحقيق التجريبي إلى قياس وتقدير أثر مستوى الدين العام على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك باستخدام الأساليب الكمية، حيث بحثت هذه الدراسة في بيانات سنوية متوازنة (Panel Data) والتي تعرف بالبيانات المقطعية الزمنية لـ 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2000-2020، وتمثلت المتغيرات التابعة في العائد على متوسط الاصول (ROAA) والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) لتعكس ربحية القطاع المصرفي في الدول قيد الدراسة، وتم استخدام مقياسين إحصائيين مختلفين لتحليل مستوى الدين العام حيث تمثل المقياس الأول في الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) والذي تم قياسه من خلال نسبة الائتمان المصرفي للحكومة والمؤسسات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتمثل المقياس الآخر في الدين الحكومي

(GD) والذي تم قياسه من خلال نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى ذلك تم ادراج بعض المتغيرات الضابطة بالنموذج قيد الدراسة، ومن خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وعن طريق تطبيق نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة Feasible Generalized Least Squares (FGLS) القياسي، قد خلصت الدراسة من الانحدار إلى جملة من النتائج التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمتغير الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE).
- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمتغير الدين الحكومي (GD) على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE).
- تشير النتائج أيضا إلى أن المتغيرات الضابطة التي تم قياسها بواسطة مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة، حيث أشارت نتائج الانحدار إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية معنوية لصافي هامش الفائدة ليعكس مستوى الوساطة المالية (NIM) ومستوى الإستقرار المالي (-Z score) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE)، في حين أشارت النتائج إلى أن معامل الكفاءة التشغيلية (OE) ومعامل معدل التركيز (CR3) ومعامل معدل التضخم (INF) لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية معنوية على ربحية المصارف التجارية المقاسة بواسطة (ROAA، ROAE).

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- على المسؤولين بالمصارف التجارية الاهتمام وتسييل الضوء على زيادة مجالات الاستثمارات وتنويعها والتركيز على صيغ التمويل الإسلامية المختلفة كالمشاركة والمضاربة في المشاريع التنموية حتى لو ارتفعت درجة مخاطرها، فزيادة المخاطر تصاحبها زيادة في العائد.
- على الحكومات ضبط وترشيد النفقات العامة، والعمل على رفع الإيرادات الحكومية وزيادتها من خلال التنويع بمصادر الدخل كالععمل على تكوين الصناديق السيادية فهي أداة مذرة للدخل، وكذلك اصدار الصكوك الإسلامية كبديل عن السندات واذونات الخزينة والاقتراض المبني على الفوائد داخل الدول العربية.

المراجع

- الجنابي، نبيل (2020) اختبار فرضية الكسل المصرفي في الاقتصاد العراقي *Entrepreneurship journal for finance and business*, 40-50.
- أشرف سالم عبد الكافي، & فاطمة محمد خميس. (2023). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية. *مجلة آفاق اقتصادية*، 9(18)، 46-78.
- الحويج، حسين فرج (2022). الانتماء المصرفي والنمو الاقتصادي-دليل تجريبي من ليبيا. *مجلة الباحث*، 22(1) 69-77.
- Al-Murshedi, H. J., & Shaheed, I. H. (2022). المال والربحية والسيولة والدين العام الداخلي دراسة في عينة من المصارف العراقية للمدة (2005-2020) *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 18(4), 585-598
- Abdel-Halim, M., & Ghazi, A. A. (2022). “Lazy banks” and “Safe asset” Hypothesis: Is it the answer for Public Debt and Financial Development Indicators Puzzle in Emerging Markets?. *Review of Applied Socio-Economic Research*, 23(1), 18-27.
- Aghughu, A. A., Alenoghena, R. O., & Amase, J. (2022). Government domestic borrowing and private credit in Nigeria: Testing the lazy bank hypothesis. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 13(7), 52-62.
- Athanasoglou, P., Delis, M. D., Staikouras, C. K. (2006). Determinants of bank profitability in the South Eastern European region (MPRA Paper No. 10274), 1-31.
- Emran, M. S., & Farazi, S. (2009). Lazy banks? Government borrowing and private credit in developing countries. *Government Borrowing and Private Credit in Developing Countries (June 11, 2009)*.
- Garr, D. K., & Awadzie, D. M. (2021). The Impact of Financial Intermediation on Bank Performance. *International Journal of Economics, Business and Management Research (IJEbMR)*, 5(05).
- Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan . *Romanian Economic Journal*, 14(39).
- Hauer, D. (2008). Credit to government and banking sector performance. *Journal of Banking & Finance*, 32(8), 1499-1507.
- Hauer, D. (2009). Public debt and financial development. *Journal of development economics*, 88(1), 171-183.

Jovković, B., Vasić, A. S., & Bogićević, J. (2021). Determinants of Dividend Policy: A Case of Serbia's Banking Sector. *Naše gospodarstvo/Our economy*, 67(1), 13-22.

Olalere, O. E., Omar, W. A. W. B., & Kamil, S. (2017). Bank specific and macroeconomic determinants of commercial bank profitability: Empirical evidence from Nigeria. *International Journal of Finance & Banking Studies* (2147-4486), 6(1), 25-38.

Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(1), 237–252.

Pan, Q., & Pan, M. (2014). The impact of macro factors on the profitability of china's commercial banks in the decade after WTO Accession. *Open Journal of Social Sciences*, 2(9), 64-69.

Sağdıç, E. N., Yıldız, F., & Güney, T. (2021). Does domestic public debt affect financial development? New evidence from central and eastern European economies.

Shetta, S., & Kamaly, A. (2014). Does the budget deficit crowd-out private credit from the banking sector? The case of Egypt. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, 16.

Stazhkova, P., Kotcofana, T., & Protasov, A. (2017). Concentration indices in analysis of competitive environment: case of Russian banking sector. In *CBU International Conference Proceedings* (Vol. 5, pp. 458-464).